لقد أصبح التأويل لغة عالمية، تتجاذبه بيئات ثقافية مختلفة، حيث شاع في مجال النقد الأدبي الغربي بشكل بارز، كما راج في مختلف البيئات العربية، فمارسه علماؤها على المستوى الصرفي، و بشكل أوسع في المستوى النحوي، حيث كان يعنى بحمل الظاهر اللغوي على غير الظاهر؛ لتوافق كل التراكيب أصلا واحدا، وضعت القاعدة على أساسه، كما كان التأويل منهجا شائعا في الدراسات القرآنية من أصول و فقه و تفسير، و عند مختلف الفرق الدينية من شيعة و متكلمة...، فضلا عن الفكر الفلسفي الذي اعتمد عليه في صرف الشرعيات إلى ما يوافق العقل، و على الرغم من شيوعه و تعدد استعمالاته، فإننا نحصر اهتمامنا به في مجال الدراسة اللغوية، و لذلك نسم بحثنا هذا بـ(التأويل في الدراسات العربية- إشكالاته و قضاياه).

و هو بحث يسعى لبيان التصور العربي لمبدأ التأويل الذي يكاد يكون معتمدا في جميع مجالات الدرس اللغوي، و هنا نحاول الإجابة عن مجموعة من الأسئلة التي تبادرت إلى الذهن منذ فترة طويلة، يلخصها البحث عن العلاقة القائمة بين التأويل في الفكر الغربي، و الفكر العربي، ثم العلاقة القائمة في التأويل العربي -كهدف أساس- بين العلوم اللغوية كالصرف و النحو و البلاغة، متوخين من أجل تحقيق ذلك منهجا تاريخيا؛ نتعقب من خلاله المفاهيم و النظريات القديمة، و تحليليا نبسط به القول في آراء العلماء و نظرياتهم المتعلقة بالتأويل، كأن تكون دافعا له أو نتيجة، أو مبدأ من مبادئه...

ومن دوافع اختيار هذا الموضوع: مفهوم التأويل الذي أصبح من أوسع المفاهيم وأكثرها استعمالا في العلوم الإنسانية، فلئن كان التأويل في التاريخ القديم مرتبطا بالنصوص الدينية أساسا، فإنه ومع حلول القرن الثامن عشر الميلادي، بدأ التحول في التأويل من علم يهتم بالنصوص الدينية إلى علم تأويل كلي، فضلا عن أن قضاياه في الدرس العربي مبثوثة في مختلف الكتب النحوية و البلاغية والفقهية... و غيرها،

فارتأينا –من خلال هذا البحث- جمع ما تفرق منها تحت موضوع واحد يلم شتاتها، و هو التأويل اللغوي.

و قد ارتأينا تتبع خطة منهجية جاءت ثمرة لبحث حثيث و دراسة متأنية لكتب تراثية و حديثة مكنتنا من تقسيم العمل إلى مدخل و فصول أربعة تتصدرها مقدمة، و تتلوها خاتمة كالآتي:

أما المقدمة فتخصص للتعريف بالموضوع و طرح إشكاله، و ذكر أهم أسبابه و أهدافه دون إغفال خطته.

و يعقد **المدخل** الموسوم بـ(الهرمينوطيقا مفاهيم و تحديدات) لإضاءة مصطلح الهرمينوطيقا الذي كان وثيق الصلة بالتأويل في الفكر الغربي، فتتبع أهم مساراته بدءا بالنظرية التأويلية عند شليرماخر (Shleirmacher) انتهاء بإيكو (Eco)، و لم يكن ذلك إلا بعد تحديد مفهوم الهرمينوطيقا الذي اتصل في بداياته بالفكر الديني، و تحديد أهم المفاهيم التي ارتبطت به كالسيمياء و الظاهراتية.

الفصل الأول يخصص لعلم الصرف الذي لم يشغل الفكر العربي كثيرا، كما شغله النحو و من بعده البلاغة، فكثيرا ما كانت قضاياه تحشر في الكتب النحوية، و نلج هذا العلم بجهازه المفاهيمي الذي عرف خلطا كبيرا بين مصطلحات شكلت الركيزة الأساس فيه، و هي الصرف و التصريف و الاشتقاق، ثم مراحل علم الصرف، لنتدرج إلى علاقة علم الصرف بالعلوم الأخرى، و بعد توضيح كل ذلك نذهب إلى تحديد علاقة شقي الصرف بالتأويل.

و يخصص **الفصل الثاني** للتأويل النحوي، و فيه نعرج قبل الولوج إلى القضية الأساس على البدايات الأولى لعلم النحو العربي، كيف نشأ و ما هي أسباب نشأته، كما نشير إلى قضية الاحتجاج، و ما لها من دور في تغذية مفهوم التأويل النحوي؛ لأن الاختلاف في مصادر الاحتجاج من قراءات قرآنية، وأحاديث نبوية، وأشعار المولدين والمتأخرين، و الاختلاف في القبائل التي يستشهد بكلامها -كاستشهاد الكوفيين مثلا بقراءة أو بشعر أهمله نحاة البصرة- أدى بالضرورة إلى الاختلاف في مسائل

الأصول النحوية، من حيث الاعتماد على السماع والقياس، فقد وضع النحاة قواعد تصدق على ما جمعوا من مادة لغوية أهملت كثيرا من كلام العرب، و إن صادفهم من الأقوال ما خالف قاعدتهم تأولوه، و إن كان قولا بليغا فصيحا.

و لم يغفل هذا الفصل علاقة النحو العربي بالمنطق اليوناني الذي اعتبر البعض أهم ركيزة لقواعده، حتى صار علما أصوله مؤسسة على مبادئ المنطق الرياضي، و من هذه الأصول –لا شك- التأويل الذي اتخذناه موضوعا لهذه الدراسة، ما جعلنا نعقد له في هذا الفصل مباحث ثلاث:

- الأول منها لتعريف التأويل في عرف نحاة العربية.

- و الثاني لتتبع الأسباب التي اقتضت هذا الأصل، و التي جرَّت النحاة إلى التمحل، و البحث عن صورة قد لا تتداولها الألسن، فحصرناها في سببين اثنين هما القاعدة و الخلاف.

- و مجال الثالث لوسائل التأويل النحوي، و المقصود بها الطرق التي انتحاها العلماء للبحث عن الأصل غير المستعمل، و قد تمثلت في قواعد التصرف، و قواعد الترتيب، و قواعد التطابق.

أما **الفصل الثالث** و الموسوم بالتأويل البلاغي فنتطرق فيه إلى جملة من الموضوعات التي تتواشج فيما بينها؛ لتوضح التصور اللغوي العربي لقضية التأويل في البلاغة، و قد جاءت هذه العناصر مرتبة كالآتي:

- في مفهوم البلاغة العربية: حيث وقفنا على مفهوم البلاغة، بسرد الآراء العربية التي تناولت هذا المصطلح، و تبيان الفرق بينه و بين الفصاحة.

- نشأة علم البلاغة العربية: هذا المبحث محاولة لتقصي الجذور الأولى لعلم البلاغة، و تتبعها، منذ كونه مجرد إعجاب و تذوق للأسلوب الجميل، إلى أن صار علما قائما بذاته.

- أرسطو و البلاغة العربية: بعد أن يتضح تعريف البلاغة، و تتحدد أصولها، تجب الإشارة إلى علاقتها بالفكر اليوناني، من خلال أطروحات أرسطو، لبيان أثره في القوانين البلاغية العربية.

- التأويل عند البلاغيين: و فيه نحاول بيان معنى التأويل عند علماء البلاغة، فبعد أن عرفنا ذلك عند علماء الصرف و النحو، نجد أنفسنا بإزاء البلاغيين، الذين ربطوا بين التأويل و المجاز إلى حد كبير.

- فاعلية الفنون البلاغية في التأويل: و هو المبحث الأقرب إلى الإجراء، إذ نحاول من خلاله أن نتبين المعنى الحقيقي للتأويل، في كل علم من العلوم البلاغية، و نعرف مدى حاجته إلى تدقيق النظر، و إعمال الفكر.

و يعقد **الفصل الرابع** لـتأويل القرآن الكريم، حيث نقف على معنى التأويل، و أصله و إرهاصاته، ثم الفرق بينه و بين التفسير، ونحن إذ نقف على جملة من الآراء المتباينة، يجدر بنا أن نستجلي الحقيقة التي تكمن في الفرق بين المصطلحين، و هي حمل النص القرآني لوجهين متباينين؛ جلي ظاهر، و خفي باطن، على اعتبار أن التفسير يمس اللفظ، و هو الوجه الظاهر، و التأويل يمس المعنى، و هو الوجه الباطن، و لن نغفل في هذا الفصل دور علماء الأصول في تغذية التأويل، إذ تعد كثير من القوانين الفقهية قواعد تأويلية صرفة.

ثم سجَّلت **الخاتمة** أهم النتائج التي توصلنا إليها.

و قد اعترضتنا بعض الصعوبات التي كادت تكون حائلا بيننا و بين بلوغ الغاية، و نستطيع أن نحصرها في ثلاثة:

- اضطراب القدماء من علماء العربية في تحديد مفهوم التأويل، حيث عرف المصطلح اضطرابا كبيرا، فتراه يأخذ في كل بيئة تعريفا يختلف عن البيئة الأخرى.

- مكابدة النصوص الأجنبية التي كانت منطلقنا في تبيين المرتكزات النظرية والتطبيقية التي تقوم عليها النظرية التأويلية الغربية، فتمثل ذلك في حيرة الباحثة، وتشتت أفكارها بين تقمص النظرية الغربية و تطبيقها على التراث العربي قصرا، أم

تقف عند حد طرح التصور الغربي، و إجلائه للقراء، دون أدنى محاولة للمقارنة، أم أنها تتوسط الأمرين، فتقابل ما كان متشابها في الدرسين على سبيل التقريب، و تترك ما كان مختلفا، و هو فعلا ما قررناه في النهاية، إذ يلاحظ المطلع على هذا الجهد أن المدخل؛ و هو التصور الغربي للتأويل، لا يمت بصلة للتأويل العربي بجميع مجالاته، فترك الأمر على حاله، إلا فيما ندر من حالات، حيث كان التماثل يثيرنا، فلا يترك أمامنا مجالا لإغفاله.

- تشعب المجالات التي تحتضن قضية التأويل، فما كان علينا إلا أن نركز على القضايا الصرفية و النحوية و البلاغية و الدينية، و نغض الطرف عن غيرها من التأويلات، و إن كانت لغوية، كالتأويل الصوتي؛ و ذلك لأنها قضايا وردت في مضان التراث العربي عرضا، فلم تكن ذات بال مقارنة بالتأويل النحوي و البلاغي، باعتبار العلمين أساس الدرس العربي القديم، كما غضضنا الطرف عن بعض الفروع المعرفية الأخرى في التراث العربي، و هي الفلسفة التي اشتغل بعض أعلامها كابن رشد مثلا بالتأويل، و هو ما فرضته علينا الحاجة إلى العمق و الدقة في التحليلات و من ثم النتائج.

و في الأخير أشكر المولى القدير و أحمده، إذ وفقني إلى هذا العمل، راجية منه تعالى أن يحقق لي الغاية المنشودة و الفائدة المرجوة، و أن يجعله في ميزان حسناتي. و من ثم أشكر الذي تعهدني بالرعاية و النصح و التوجيه، فكان المثل الأعلى و القدوة المثلى، ومنهل العلم و المعرفة الذي لا ينضب؛ أستاذي المشرف: الدكتور محمد خان، صاحب الفضل الأكبر في إنجاز هذا العمل، و بلوغه هذه الصورة، فله مني خالص المودة، و فائق الاحترام و التقدير.